الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٦١
الأربعاء، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو ..... (أوكرانيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كامبل (أيرلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/52/467 و A/52/581)

مشاريع القرارات (A/52/L.54 و L.55 و L.62)

تعديلات (A/52/L.63)

السيد أبو حديد (الجمهورية العربية السورية): رغم الكثير من الأزمات والمشاكل التي تعصف بالساحة الدولية، والتي بدأ بعضها يأخذ طابعا تصعيديا خطيرا، فإن قضية السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ما زالت تحتل مركزا متقدما في سلم الاهتمامات العالمية، وما زالت هذه القضية، الأكثر إلحاحا، تشغل بال المجتمع الدولي منذ خمسين عاما، وتدفعه لمضاعفة الجهود من أجل إيجاد السبل الكفيلة لإنجاح عملية السلام وإزالة المعوقات الاسرائيلية الكثيرة التي أوقفتها. وطبعا، هذا الاهتمام الدولي لم يأت من عبث أو فراغ بل أملته اعتبارات سياسية كثيرة يأتي في مقدمتها ضرورة احتواء الوضع المتفجر الذي أوجده النهج المتطرف لحكومة نتنياهو الحالية وخاصة بعد ما تبين أن استمرار هذه الحكومة على نهجها الحالي سيؤدي إلى استشراء حالة من الإحباط والعنف والفوضى في الشرق الأوسط، الأمر الذي سيقود إلى تداعيات ومضاعفات خطيرة تهدد مصالح دول وشعوب كثيرة وتعرض الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم لأخطار لا يمكن التكهن بعواقبها.

من المشروع حقا في هذه الجمعية العامة الموقرة أن يكون السؤال الذي يتردد بكثرة وإلحاح هذه الأيام حول من المسؤول عن المآسي والويلات التي تحل بمنطقة الشرق الأوسط، ومن السبب في إيصال أوضاعها إلى حالة التردي والانهيار بحيث يصبح من المستحيل معالجة ذلك؟ بالطبع لا يمكن فصل هذا السؤال عن سؤال آخر يتعلق بعملية السلام وإلى أين وصلت؟ إذ لا يستطيع أحد أن يدعي أن هذه العملية ما زالت على قيد الحياة وأن فيها أي نبض يوحي بأنها تتجه إلى الهدف الموضوع لها في إقامة السلام العادل والشامل في المنطقة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ولو عاد المرء قليلا إلى الوراء لوجد أن هذه العملية التي توقفت على يد حكومة نتنياهو كانت قبل ست سنوات أملا يدغدغ نفوس شعوب المنطقة وجميع محبي السلام والمتطلعين إليه في العالم. إذ بدأت هذه العملية في مدريد عام ١٩٩١ بالاستناد إلى أسس واضحة، في مقدمتها تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام. ولم يكن أحد يتصور أنه يمكن أن يتحقق السلام العادل والشامل بطريقة مجانية وبلا صعوبات. لذلك فقد اتخذ القادة العرب في قمة القاهرة من السلام خيارا استراتيجيا لكن هذا السلام يحتضر الآن على يد حكومة اسرائيل المتعنتة.

والجميع يعلم بأن محادثات السلام على المسار السوري ظلت خمس سنوات متتالية إلى أن وصلت إلى نقطة محددة، وهي تعهد والتزام اسرائيل بالانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧. هذا التعهد الذي انقلبت عليه حكومة نتنياهو وتنكرت له كما تنكرت لكل التعهدات والالتزامات التي أخذتها على نفسها في عملية السلام، وما أراد نتنياهو الوصول إليه هو التنصل من كل ما ترتب على اسرائيل من استحقاقات للسلام، وأطلق لحنا جديدا بالدعوة إلى بدء محادثات جديدة لا تستند إلى مرجعية مدريد ولا يريد الاعتراف بوجود الأراضي العربية المحتلة التي يجب إعادتها إلى أصحابها الأصليين، بل أخذ يدعو أيضا إلى ما يسميه محادثات دون شروط مسبقة. وهذه الشروط المسبقة، برأيه، تمسك العرب بمبادئ الأمم المتحدة ومرجعية مدريد، وما يطرحه نتنياهو مرفوض كليا ليس من العرب فحسب وإنما من أية جهة تحترم مبادئ الأمم المتحدة والشرعية الدولية. فهل التمسك بالشرعية وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة شروط مسبقة؟

إن المشكلة الأساسية لما يجري في منطقتنا، وما يحل بها كل يوم من توتر وتعقيد واضطراب، وما هي مرشحة إليه من تفجير ومخاطر شديدة، هي مواصلة احتلال اسرائيل للأراضي العربية واغتصاب حقوق العرب وممارسة الظلم والقهر والتخطيط للتوسع الإقليمي والهيمنة وعدم الاعتراف بمبادئ الشرعية الدولية. وفي المقدمة ما نصت عليه مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بمنع حيازة أراضي الغير بالقوة والعدوان. وبهذه المقارنة السريعة مع ما يطرحه رئيس الحكومة الاسرائيلية الحالية، نجدها تخالف جميع المبادئ التي أقرتها الشرعية الدولية. إن الحكومة الاسرائيلية تريد باختصار أن تساوم العرب على ما لا تملكه ولا حق لها فيه، ولا يوجد أي سند في مواثيق ومبادئ الشرعية الدولية لهذه الأطماع.

إنه لمن المستغرب أن لا يرد بالطريقة الملائمة والكافية على تحديات نتنياهو ومحاولاته نسف الجهود الأمريكية التي طرحت مبادرة السلام على أسس معروفة ومتفق عليها دوليا، ونراه يتحلل من التزاماته تجاهها ويتجاهل ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. ونقولها بصدق بأننا لا نجد مبررا، ولا يجوز أصلا أن يبقى المجتمع الدولي غير مبال حيال عدم تنفيذ المبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام، والتي دعمها المجتمع الدولي بأسره، وفي رأينا، ليس هناك نقطة وسط بين الخير والشر، بين من يحترم الشرعية ومن لا يحترمها. إن العرب لا يطالبون الراعي الأمريكي أن يقف إلى جانبهم، ولكنهم يطلبون من الإدارة الأمريكية أن تقف إلى جانب الأسس التي طرحتها واتفق عليها وأعطت كتب ضمانات لأطراف عملية السلام بشأنها.

إن العرب يطالبون راعيي عملية السلام، وبشكل خاص الراعي الأمريكي، الوقوف إلى جانب الأسس التي وضعت لبدء عملية السلام، ونعتقد أنه لا يمكن لعملية السلام أن تستمر وأن تصل إلى النتائج التي نريدها جميعا دون ممارسة النفوذ على الطرف المسؤول عن وقف عملية السلام وتدهورها، وهو الحكومة الاسرائيلية الحالية.

لا يمكن لأحد أن يلقي بأية تبعية أو مسؤولية على الطرف العربي، الذي قبل عملية السلام وتعاون من أجلها وذهب إلى مدريد لدفعها. وبالنسبة لسوريا فإنها مستعدة في أي وقت لاستئناف المحادثات من النقطة التي توقفت عندها. ولكن لا أحد يمكن أن يبرأ حكومة نتنياهو من كل هذه المصائب الموجودة في المنطقة الآن، كما أنه لا يمكن لأحد أن تغيب عن ذهنه صورة الآمال التي كانت معلقة على عملية السلام قبل نتنياهو وصورة الوضع الراهن المليء بالتوتر وأخطار التفجير القائمة في كل لحظة.

لقد أصبح من المهم صياغة موقف عالمي موحد وضاغط لا يكتفي بنقل الرسائل وتقديم النصائح فحسب، وإنما يستخدم كل وسائل الضغط المتاحة لإجبار اسرائيل على الامتثال لإرادة السلام ولإرغامها على وضع حد لسياستها المتهورة التي تهدد المنطقة في كل حين بالمزيد من الحروب وسفك الدماء، وإضاعة فرصة السلام

المتوفرة حاليا وبالتالي سيكون من الصعب على المنطقة أن تشهد أية حالة من حالات السلام والاستقرار.

ورغم كل ذلك، فإن سوريا ترحب بالجهود الدولية وتحرص على تقديم كل ما من شأنه أن يعيد الاعتبار إلى مصداقية عملية السلام وأن يفتح الطريق أمام إرساء ركائز الحل العادل والشامل الذي يعيد لكل ذي حق حقه. فسوريا ترغب صادقة في السلام وأعلنت مرارا وتكرارا أن السلام خيارها الاستراتيجي. ولكن يجب أن يكون واضحا أن سوريا لن تقبل أي مساومة على الحق أو أي تنازل عن الأرض. وأنها عندما تدعو لاستئناف المفاوضات من حيث توقفت وعلى أساس الالتزام الاسرائيلي الواضح بالانسحاب من الجولان السوري المحتل وحتى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، فإنما تفعل ذلك لأنها تنشد سلاما راسخا ووطيدا ينهي الظلم والاحتلال، ويضمن للمنطقة حياة آمنة مستقرة بعيدا عن أجواء التهديد والعدوان.

السيد بهاتي (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل ست سنوات تقريبا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، تنفس المجتمع الدولي الصعداء عندما انعقد مؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط في مدريد. وملأ شعاع من الأمل والتفاؤل تخيلات الناس في جميع أنحاء العالم حيث بدت آفاق إيجاد تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي أكثر إشراقا. وكان تطورا رحبنا به حيث بدا أن السلام في الشرق الأوسط هدف يمكن تحقيقه بعد صراع دموي طال أمده في المنطقة. وقد راقبنا هذه العملية باهتمام وأمل عميقين. ودعم المجتمع الدولي ككل عملية السلام وشدد الأطراف ضرورة إيجاد حل سلمي ودائم للمشكلة على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، التي توخت صيغة الأرض مقابل السلام في الشرق الأوسط.

لسوء الحظ، فإن الحماس الأولي سرعان ما تقهقر أمام الغموض والكآبة. ومنيت العملية برمتها بانتكاسة لأن اسرائيل، الدولة المحتلة، رفضت قبول مبدأ الأرض مقابل السلام كأساس لتسوية شاملة للمشكلة. وفي انتهاكات صارخة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، رفضت اسرائيل أيضا الانسحاب من هضبة الجولان السورية، التي تعود ملكيتها قانونا وتاريخيا للجمهورية العربية السورية. واستمرت أيضا في تشجيع بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة. وخيبت هذه الممارسات والسياسات الاسرائيلية المؤسفة أمل المجتمع الدولي برمته. وأدى هذا التعنت الاسرائيلي إلى انهيار عملية السلام والحوار على جميع المسارات، ولا سيما على المسارين السوري واللبناني.

إن باكستان تشجب تعنت اسرائيل ورفضها الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ونحن نؤمن إيمانا راسخا أن قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) توفر الإطار الحيوي والعادل الوحيد لإحلال سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط. وينبغي التقيد الصارم بالمبادئ التي حددتها هذه القرارات، التي توفر الإطار القانوني لإقامة سلام دائم في المنطقة. وفي الأراضي المحتلة، يتعين على اسرائيل أن تلتزم بالمبادئ المحددة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية غير المقاتلين في وقت الحرب.

سيكون من المؤسف اذا سمح للشرق الأوسط، في هذا المنعطف المصيري من التاريخ، أن ينتكس إلى حلقة جديدة من العنف والفوضى. فهذا من شأنه أن يمثل تهديدا متجددا للسلام والأمن الدوليين. ويجب ألا نسمح بحدوث هذا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يمارس نفوذه على اسرائيل لكفالة أن تظل عملية السلام في الشرق الأوسط في مسارها. ويجب أن تتخذ اسرائيل فورا التدابير اللازمة لإيجاد مناخ مؤات لاستمرار الحوار في الشرق الأوسط. وينبغي لهذه التدابير أن تشمل ما يأتي: سحب قواتها من الأراضي السورية المحتلة إلى مواقع ما قبل ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ وإلغاء جميع التدابير الإدارية التي تستهدف ضم هضبة الجولان السورية؛ وإلغاء جميع القوانين والولاية غير القانونية المفروضة على هضبة الجولان المحتلة، التي تتبع قانونا الجمهورية العربية السورية، وذلك كما ينص قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)؛ التوقف فورا عن بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة؛ واحترام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين غير المقاتلين.

ونحن مقتنعون بأن هذه التدابير من شأنها أن تيسر تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أرجو من الممثلين العمل على تقليل الضوضاء في القاعة، لإعطاء المتكلمين ما يستحقونه من احترام.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الحالة في الشرق الأوسط، التي تناقشها الجمعية العامة اليوم، مسألة هامة للغاية وتتطلب أقصى درجات الاهتمام من المجتمع الدولي.

وإن استمرار الجمود في الحوار العربي - الاسرائيلي يتطلب من راعيي عملية السلام في الشرق الأوسط، بما فيهما روسيا، اتخاذ تدابير إضافية ونشطة وعاجلة لإيجاد سبل لكسر طوق الجمود الذي يكتنف الحالة في أسرع وقت ممكن، لأنها تهدد بإطلاق العنان لعنف وسفك دماء جديدين في هذه المنطقة.

ونحن على استعداد لمواصلة العمل بنشاط لبلوغ تلك الغاية. ومن المساهمات الهامة في الجهود المشتركة التي ترمي إلى إعادة العرب والإسرائيليين إلى مائدة التفاوض، الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى المنطقة وزير خارجية روسيا، السيد بيفجيني بريماكوف. ومدونة السلام والأمن في الشرق الأوسط، التي اقترحها الوزير الروسي في القاهرة، كما وردت في الوثيقة A/52/570، تعد مبادرة هامة ترمي إلى تعزيز مناخ الثقة في المنطقة وإرساء سلام حقيقي ودائم.

إن الأسس التي يقوم عليها النهج الروسي تمثل العنصرين الجوهريين لعملية السلام، وهما صيغة مدريد التي تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وتؤيد روسيا الاستئناف السريع للمفاوضات على جميع المسارات العربية - الإسرائيلية دون استثناء، وتؤيد على وجه الخصوص إحراز تقدم حقيقي في الاتصالات الفلسطينية - الإسرائيلية على أساس شتى الاتفاقات التي سبق التوصل إليها. ومن المهم هنا، بصفة خاصة، أن تمتنع الأطراف المعنية عن اتخاذ أية إجراءات فردية يمكن أن ترتكز سلفا على نتائج المفاوضات.

وفي هذا الصدد، نطالب إسرائيل مرة أخرى بأن تتوقف عن بناء مستوطنات جديدة، وأن تبدأ فورا وبالكامل في التنفيذ العملي للاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية. وعند قيامها بذلك، لا بد من أن تؤخذ المشاغل الأمنية لإسرائيل في الحسبان وبكل وضوح. وغني عن القول إن مختلف الاتفاقات التي أبرمت بين أطراف هذه العملية المعقدة لا بد من تنفيذها أيضا. وهذا بطبيعة الحال يتضمن الأحكام الواردة في الاتفاق المؤقت وبروتوكول الخليل المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، والمتعلق بإعادة الانتشار في الضفة الغربية. وتنفيذ هذه الاتفاقات يتطلب الحوار، وحسن النية وتأييد المجتمع الدولي.

وفضلا عن ذلك، لا يمكن التوصل إلى سلام دائم في الشرق الأوسط دون إحراز تقدم على المسار السوري -

الإسرائيلي الذي يتوفر له الأساس أصلا لمواصلة المفاوضات، ودون تحقيق تقدم في التسوية اللبنانية - الإسرائيلية، استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يشكل أساسها القانوني الدولي الذي لا غنى عنه.

إن إيجاد حل لقضية الشرق الأوسط مهمة مشتركة. وبغية حسمها، يجري اللجوء إلى وسائل مختلفة، وإلى أفضل المهارات الدبلوماسية والشخصيات السياسية القيادية في العالم. وفي كل هذا، لا شك في أن ثمة دورا خاصا يقع على عاتق الأمم المتحدة.

وروسيا، بوصفها أحد راعيي عملية السلام في الشرق الأوسط، تنوي مواصلة العمل بنشاط لإخراج المنطقة من حالة الجمود الحالية التي طال أجلها، من خلال البحث عن حلول مقبولة بشكل متبادل، والتوفيق بين مواقف الأطراف المعنية.

السيدة ونسلي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي الأسف الشديد أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط، حتى مقارنة بالعام الماضي، ما زال هدفا بعيد المنال، وأن الأطراف يباعد بينها الشك وانعدام الثقة، وأن الجهود النشطة التي يبذلها الكثيرون لدفع العملية إلى الأمام لا تحقق شيئا يُذكر على ما يبدو.

واستراليا تشاطر المجتمع الدولي مشاعر القلق والإحباط وخيبة الأمل، من أن شعوب الشرق الأوسط لا تزال محرومة من فرصة العيش في سلام وأمن ورخاء. وسياسة الحكومة الاسترالية بشأن الشرق الأوسط تستند إلى مبادئ عريقة وراسخة - التزام أساسي بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير - مع التسليم بأن الشكل النهائي للكيان الفلسطيني، بما في ذلك إمكانية إقامة دولة مستقلة، مسألة متروكة لمفاوضات الوضع النهائي بين الأطراف المعنية مباشرة.

ونحن نؤيد بقوة تلك المفاوضات والأسس التي تقوم عليها، وهي قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعملية مدريد، وإعلان أوسلو للمبادئ المبرم بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٣. ونرى أن الوصول إلى سلام دائم يقتضي إبرام اتفاق شامل تحترم فيه حقوق كل طرف من الأطراف على أساس عادل ومنصف.

ونعتقد أن هناك حاجة إلى جهد متجدد لإشراك سوريا ولبنان في عملية التفاوض، على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٣)، وسيادة كل طرف من الأطراف، وضمانات لأمن إسرائيل، ونتيجة تتعلق بمرتفعات الجولان، تكون مقبولة للطرفين.

لقد أعلنا جميعا عن سياساتنا بشأن الحالة في الشرق الأوسط مرات تفوق قدرتنا على التذكر. وتجربتي الخاصة المباشرة ترجع إلى دورتي الجمعية العامة في ١٩٧٤ و ١٩٧٥. وقد اجتمعنا هنا وفي أماكن أخرى عاما بعد عام، وقلنا جميعا نفس الشيء تقريبا. وفي بعض السنوات سرّنا أن نرحب بالتقدم المحرز باتجاه حسم الوضع في الشرق الأوسط، ولكن هذه السنة، للأسف، ليست واحدة من تلك السنوات.

ومنذ الحسم الهام للوضع في الخليل في وقت سابق هذا العام، لم نجد أي مبرر لتسجيل ارتياحنا إزاء التطورات. وكما قال العديد من المتكلمين اليوم، فقد حل الجمود بالمفاوضات، وحتى الاستئناف الرسمي الأخير للمحادثات لم يسفر عن بارقة أمل في الوصول إلى نتيجة مضمونية. وعلاوة على ذلك، شهدنا أعمال إرهاب فظيعة صدمت المجتمع الدولي بأسره. وقد انضمت استراليا إلى بقية العالم في إدانة تلك الأعمال بشدة وعلى نحو قاطع لا لبس فيه. ونغتنم الفرصة التي تتيحها مناقشة اليوم مرة أخرى لنطالب كل المعنيين بالعمل معا من أجل استئصال كل البنية الأساسية للإرهاب، حتى لا تتكرر هذه الأعمال على الإطلاق في أي مكان آخر.

وفي هذه الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، أيدنا الجهود المبذولة للإسهام في هذا الهدف، بما في ذلك من خلال اعتمادنا في اللجنة السادسة الاتفاقية المتعلقة بالتفجيرات الإرهابية. كما أدانت حكومة بلدي، في العلن، وكذلك في محادثات مباشرة خاصة في أكثر الأحيان وهو ما أعتقد أن من المهم تسجيله هنا - الأعمال التي رأينا أنها تسببت في انتكاس عملية السلام. ودأبنا على حث الطرفين على تذليل وتجنّب أية عراقيل على طريق عملية السلام. ونكرر هنا أن على الطرفين أن يمتنعا عن القيام بأية أعمال تقوض الثقة التي نعرف جميعا أنها عنصر حيوي أساسي لاستئناف التقدم في المفاوضات.

وفي هذا السياق بعينه، نرى أن النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يساعد على تحقيق

السلام، ونحث الحكومة الإسرائيلية على وقف ذلك النشاط الآن.

من السهل جدا أن نلقي خطابات من هذه المنصة، وأن نحض غيرنا على اتخاذ الإجراءات. ونحن هنا في الأمم المتحدة نفعل الكثير من هذا القبيل. ولكن الاستراليين شعب عملي، وبالتالي، عملنا على ترجمة دعمنا القوي لعملية السلام إلى مساعدة عملية، وخاصة في المجالات التي نقدر أن لدينا فيها تجربة أو خبرة خاصة يمكن أن نقدمها. وقد ساهمنا بأكثر من ١٤ مليون دولار في تنفيذ عملية أوسلو. وهناك منظمة استرالية غير حكومية تدعى الهيئة الاسترالية الدولية للموارد القانونية، تعمل تحت قيادة رئيسها، السيد ماركوس أينفلد، مع السلطة الفلسطينية لتعزيز سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية. وفي الأسبوع المقبل، سنرعى حلقة عمل في طبرية تحت إشراف الفريق العامل المعني بالموارد المائية، وسنوفر لها خبراء استراليين، لمعالجة المسألة الحيوية المتعلقة بالموارد المائية في المنطقة. وينبغي أن أشير كذلك إلى أننا نأسف لأن الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي، والذي ساهمنا فيه أيضا بخبراء استراليين معطل عن العمل في الوقت الراهن.

أخيرا، نحن نبرهن أيضا على التزامنا العملي بتحقيق السلام في الشرق الأوسط باشتراكنا الثابت المستمر في القوة المتعددة الجنسيات ومراقبيها في سيناء، التي كان قائدها، وحتى وقت قريب جدا، استراليا.

إن معاناة الشعب العراقي المستمرة، التي تثير قلقنا المستمر، تعزى - حسبما ترى استراليا - إلى عدم رغبة حكومة العراق في التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة. وإن إكمال ولاية اللجنة الخاصة، دون مضايقة العراق أو إعاقتها، شرط مسبق لا غنى عنه لرفع الجزاءات. وفي الوقت نفسه، نحن رحبنا بتنفيذ قراري مجلس ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١ (١٩٩٧)، اللذين قطعا شوطا في سبيل إمداد الشعب العراقي بالاحتياجات الضرورية.

إن قرار العراق مؤخرا بطرد مفتشي اللجنة الخاصة الأمريكيين شجبته حكومة بلدي باعتباره تحديا مباشرا صارخا لقرارات مجلس الأمن، ولحكم القانون والمجتمع الدولي. وينبغي للعراق أن يدرك أن المجتمع الدولي ثابت في إصراره على أن اللجنة الخاصة يجب أن يسمح لها، دون إعاقة، بأن تجد، وتحدد وتدمر أسلحة الدمار الشامل لدى العراق.

ونحن نحث العراق على الامتثال التام لقرارات مجلس الأمن وعلى التعاون مع اللجنة الخاصة ورئيسها، دون شروط، ودون إعاقة ودون تدخل. ولن يكون بوسع العراق في الحصول على شهادة، يقبلها المجتمع الدولي، بأنه لم يعد يبني، أو يجرب، أو يخزن أو يخفي أسوأ أنواع أسلحة الدمار الشامل إلا عن طريق هذا التعاون والامتثال.

ونحن نرحب بتأييد مجلس الأمن القوي مؤخرا للجنة الخاصة وجهودها للقيام بولايتها بشكل كامل دون إعاقة أو تهديد.

وحكومتي ستواصل تشجيع جميع دول المنطقة على العمل بشكل بناء لتحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أن تحقيق ذلك الهدف سيوفر أساسا هاما جدا لتعزيز الأمن الإقليمي.

بالإضافة إلى هذا، نحث جميع دول المنطقة على التصديق على اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. إن أسلحة الدمار الشامل هذه، التي هي محل تركيز الرأي العام والاهتمام العام والانتباه العام بشكل متزايد، تشكل أحد أخطر التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإقليمي والأمن العالمي، ولا بد من التصدي لها.

كذلك فإن استراليا لا تزال ترى منذ وقت طويل أن العضوية العالمية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل إنجازا هاما سواء في الأمن العالمي أو في الأمن في مناطق التوتر مثل تلك التي نناقشها اليوم: الحالة في الشرق الأوسط. ولذلك، نرحب بشكل خاص بكون الإمارات العربية المتحدة، وجيبوتي وعمان انضمت مؤخرا إلى المعاهدة، وهذا يقربنا كثيرا من هدف العضوية العالمية لمعاهدة عدم الانتشار. ونؤكد مجددا نداءنا إلى إسرائيل، باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، أن تولي أكبر اعتبار للمنافع الأمنية - ليس لنفسها فحسب، وإنما للمنطقة - التي تترتب على انضمامها للمعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الدولية.

ونحن ندعو أيضا جميع دول الشرق الأوسط الأخرى التي لم تتفاوض بعد بشأن اتفاقات ضمانات كاملة مع

الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن تبدأ القيام بذلك دون تأخير، وعلاوة على ذلك، أن تبرم بروتوكولات تلحق باتفاقات الضمانات الثنائية القائمة التي تستند إلى بروتوكول الوكالة الإضافي النموذجي الجديد من أجل ضمانات نووية مدعمة.

يسرنا أنه أبرم مؤخرا صك بشأن تحديد الأسلحة، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقّعها عدد كبير من دول الشرق الأوسط، وصدقت عليها فعلا دولة واحدة. ونحن نشجع جميع دول المنطقة على أن تحذو نفس الحذو.

وتحث استراليا أيضا دول الشرق الأوسط على المشاركة في البحث عن حل دائم شامل للأزمة الإنسانية والاقتصادية التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وبالنسبة للدول التي لم يتسن لها بعد التوقيع على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام الأرضية، نحثها على اتباع نهج تعاوني لمعالجة هذه المسألة في دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٨.

إن استراليا تعتبر أن الأمم المتحدة لها دور هام تؤديه للإسهام في تحقيق سلام عادل دائم وشامل في الشرق الأوسط. ومع ذلك، لا تعتبر استراليا أن اجتماعات الدورة الاستثنائية الطارئة هذا العام كانت مفيدة فعلا بشكل خاص في دفع عملية السلام. وأؤكد مجددا أننا نتفهم ونقدر الإحساس بالإحباط الذي أثار عقد هذه الاجتماعات، ولا نزال نوضح في كل مناسبة ممكنة أننا نؤيد المبادئ التي أرسيت عليها القرارات، ولكننا نأمل ألا يحتاج الأمر إلى استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة. وإذا ما حدث هذا، فإننا نحتاج إلى نتائج واضحة وعاجلة وملموسة من مفاوضات مباشرة. إن كل طرف من الأطراف المشاركة لا بد أن يكون لديه إيمان بأن العملية تسفر، أو ستسفر له عن عوائد من المفاوضات. ولذلك نحث الأطراف مرة أخرى على الجلوس إلى مائدة المفاوضات بإرادة سياسية وبنية التحرك إلى الأمام، ليتسنى لنا عندما نتناول هذه المسألة في الأمم المتحدة - وسنفعل ذلك لا محالة - أن نرحب مرة أخرى بالتقدم المحرز.

السيد حسن أبو نعمة (الأردن): ما تزال قضية الشرق الأوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية، تشكل بندا هاما وثابتا على جدول أعمال هذه المنظمة. وكنا نأمل بل وكنا نعتقد، أن مزيدا من الإنجازات سيتحقق على طريق السلام، وأن نقترب من السلام بمرور السنين، منذ انطلقت مسيرة السلام قبل ست سنوات في مدريد. ولكننا، ونحن نشهد حالة الجمود والتراجع التي أصابت عملية السلام، لا نستطيع إلا أن نؤكد بوضوح بالغ القلق من استمرار هذا الوضع وأن ننبه بأمانة وبإصرار إلى ما يترتب على حالة الجمود من مخاطر على المنطقة بأسرها. ونؤكد في الوقت نفسه أن هذا لن يضعف إيماننا بالسلام، ولن يؤثر على التزامنا الثابت بالعمل للسلام مهما كانت الصعوبات والعقبات. ونلاحظ بوضوح إيجابية التزام الأطراف الأخرى بالمسيرة السلمية. كما نلاحظ إصرار إسرائيل على اتخاذ الموقف تلو الآخر الذي يعرقل العمل للسلام.

إن وفد الأردن، وهو يشارك في مناقشة هذا البند لهذا العام، مثلما فعلنا في العام الماضي، وفي كل عام، يجد نفسه مضطرا لتأكيد الكثير مما سبق وقلناه، وأثبتت أحداث العام الماضي صواب وصدق ما أبلغنا به هذه الجمعية الموقرة، وإننا كذلك نكرر تأكيد إيماننا بدور الأمم المتحدة الأساسي ومسؤولياتها الواضحة تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، وضرورة تنشيط هذا الدور وتأكيد هذه المسؤولية لدعم الجهود الحثيثة التي يقوم بها رعايا العملية السلمية والأطراف المعنية الأخرى، ولدعم المساعي القائمة لإخراج العملية السلمية من المأزق الذي شل تقدمها وعرقل مسيرتها. فالأمم المتحدة هي القاعدة الأساسية للشرعية الدولية، وهي التي تتخذ الآن القرارات الحاسمة بصدد القضايا والنزاعات الدولية القائمة. وهي التي تفرض على بعض أعضائها الانصياع لإدارتها والامتثال لتنفيذ قراراتها بكل ما يتطلبه ذلك من الحزم والإصرار والشدة. فالأمم المتحدة هي الضمير الجماعي لكافة شعوب الأرض وهي التي في إطارها صيغت واتخذت معظم القرارات المشتملة على المبادئ والأحكام والعناصر التي تمثل أسس تسوية قضية الشرق الأوسط وفلسطين. وليس أدل على ذلك من أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) هو المرتكز الأساسي للعملية السلمية الجارية. فيه افتتح باب السلام عام ١٩٦٧ وبتنفيذه نصا وروحا على كافة المسارات وبما ينطوي عليه ذلك من تحقيق للحقوق الوطنية والسياسية الثابتة للشعب الفلسطيني ومن انسحاب من جميع الأراضي العربية التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ سيتحقق السلام المنشود.

تحتل قضية الشرق الأوسط وعملية السلام المعنية بتسويتها مكان الصدارة في اهتمامات حكومة بلادي. وإسهامات الأردن في هذا المجال مشهود لها منذ عام ١٩٤٨. فقد اختط الأردن في علاقاته الدولية منهجا ينبع

من روح مبادئ الميثاق. وهو لذلك يؤمن بالتسويات السلمية لكافة المسائل والمشاكل الدولية في مختلف الأوقات والظروف، وما إن برزت في الأفق بوادر حقيقية لمعالجة الصراع في الشرق الأوسط حتى سارع الأردن إلى المشاركة والعمل على إنجاح تلك الفرصة التاريخية التي انطلقت بصورة جادة من مدريد للمرة الأولى في تاريخ هذه القضية وذلك بنفس الإيجابية والواقعية التي مارسها الأردن تجاه كافة المساعي التي بذلت خلال سنوات النزاع الطويلة لتحقيق التسوية السلمية للنزاع العربي - الإسرائيلي، استنادا لقواعد العدالة والشرعية وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن مفهوم الأردن للسلام، هو أن يكون السلام عادلا ودائما وشاملا وهو المفهوم الذي عبرت عنه غالبية الأطراف الدولية والمعنية مباشرة بقضية الشرق الأوسط. وإن التزامنا بالسلام ضمن هذا المفهوم، هو التزام استراتيجي ومبدئي مستند إلى قناعتنا بأن هذا السلام يمثل حاجة أساسية لكل دول المنطقة وشعوبها، وإنه في حالة بلوغه سيكون بمثابة تحول جذري في تاريخ المنطقة، ومنطلق أساسي نحو آفاق جديدة تبشر دول المنطقة بالاستقرار والأمن والتعايش السلمي، كما تبشر شعوبها عربا وإسرائيليين بحياة طبيعية حرمت منها زمنا طويلا يقرب من ستة عقود. ومن منطلق التزامنا بالسلام فقد وقعنا في عام ١٩٩٤ معاهدة سلام مع إسرائيل وضعت الأمور في نصابها الصحيح وفتحت صفحة جديدة في علاقات حسن الجوار بين البلدين وأرست أسس ومبادئ التعامل والتعاون فيما بينهما في مختلف الميادين. وقد حرصنا في الأردن أن نفتح باب السلام على مصراعيه دون تحفظ ودون اختزال لأي بند من بنود العلاقات الطبيعية الكاملة وذلك حتى يكون السلام الأردني - الإسرائيلي مثالا لما قد يليه وحتي يكون الموقف الأردني نموذجا لما يجب أن يكون عليه الالتزام بنصوص الاتفاق. واحترام تنفيذها نصا وروحا والعمل بموجبها وترجمتها لواقع مرئي وملموس وحتى يتأكد جيراننا في إسرائيل بأن السلام ليس وثيقة نوقعها كغاية في حد ذاتها ولا كوسيلة لتكريس أسباب النزاع وتثبيت مكاسب الحرب. بل إن السلام هو بالنسبة لنا واقع وممارسة وتعامل وتعاون يستند إلى مبادئ الاحترام المتبادل والالتزام بالعهد والوفاء بمتطلباته والعمل على تحقيقه بأمانة ومسؤولية. وجاءت هذه المعاهدة لتشكل إضافة هامة على طريق تحقيق السلام الشامل الذي تنشده أطراف التفاوض والمجتمع الدولي سواء بسواء، خاصة وأنها جاءت بعد تحقيق السلام مع الشقيقة الكبرى مصر وبعد التقدم الكبير الذي تحقق على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي بتوقيع اتفاق أوسلو وما تلا ذلك من اتفاقات. وكان الأمل كبيرا في أن يتبع ذلك تقدم على المسارين السوري واللبناني مع إسرائيل بحيث تتحقق الشمولية وتبدأ عملية البناء الاقتصادي والتنموي في المنطقة بأسرها. ولكن هذا مع الأسف لم يتحقق حتى الآن.

بناء على ما تقدم فإننا نرى أنه بات من الواجب تحديد وكشف الأسباب التي أدت إلى إعاقة التقدم في عملية السلام بصورة موضوعية وجادة. وإننا عندما نناشد جميع الأطراف المشاركة في عملية السلام أن تواصل جهودها من أجل إخراج العملية من المأزق الذي أوقف أي تقدم فإننا نفعل ذلك لأن مسؤولية إحلال السلام الشامل وإكمال المسيرة حتى نهايتها هي مسؤولية جماعية ومشتركة. ولكن هذا لا يعني أن جميع الأطراف تتحمل نفس المقدار من المسؤولية في إعاقة التقدم وفي عدم تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ومن منطلق التزامنا بالسلام، ومن منطلق حرصنا على تثبيت المكاسب التي تحققت من أجله، ومن منطلق الوفاء للمبادئ التي قامت عليها معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية فإن الواجب يتطلب منا أن نخاطب إسرائيل بصراحة وأمانة، لنقول إنه لا يوجد أمامنا إلا خيار واحد وهو مواصلة السير على طريق السلام، ولا بديل عن ذلك إلا زج المنطقة من جديد في مهاوي العنف والصدام والتطرف وقد شهدنا مع الأسف أمثلة كثيرة تؤكد ذلك. وهذا خيار مرفوض، إن شعار الأمن الذي تؤكده حكومة إسرائيل الحالية هو شعار صحيح وهو في الواقع أحد أهم أهداف السلام الذي نعمل لتحقيقه لجميع دول وشعوب المنطقة. ولكن الأمن يتحقق بالتقدم نحو السلام ولا يتحقق الأمن بالإحجام عن تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين إسرائيل والفلسطينيين. ولا يتحقق الأمن بتصعيد الممارسات التي تلحق بالفلسطينيين وبحقوقهم وبآمالهم الوطنية أبلغ الضرر. لا يتحقق الأمن بمواصلة الاستيطان الإسرائيلي على الأراضي العربية المحتلة، سواء أكان ذلك يعني توسيع المستوطنات القائمة أو بناء مستوطنات جديدة فكلاهما سيان. ولا يتحقق الأمن باستمرار سياسة مصادرة الأراضي العربية ونسف البيوت العربية وسحب بطاقات الهوية من سكان القدس العرب الأصليين، وعزل القدس عن بقية الضفة الغربية، وتقييد حركة الفلسطينيين ومحاصرتهم وإبقاء الآلاف منهم في المعتقلات، والسماح لأجهزة الأمن الإسرائيلية، من قبل القضاء، باستخدام العنف البدني، خلال التحقيق مع المشتبه بهم منهم، الأمر الذي يتنافى مع مبادئ هذه المنظمة ومع القانون الدولي،

كما يتنافى مع أبسط قواعد احترام حقوق الإنسان والعدالة ويرفضه العالم المتحضر ويدينه بلا هوادة. إننا ندرك تأثير هذه الممارسات المتكررة، على مشاعر المواطنين تحت الاحتلال، كما نفزع مما يسببه ذلك من تعميق الجراح، والعودة بالمنطقة لأجواء المواجهة والصراع، والعداء، والمرارة التي اعتقدنا أننا، بالمضي نحو السلام والتصالح قد تجاوزناها إلى الأبد. هذه الممارسات هي ذاتها التي تهدد أمن كل سكان المنطقة وتحرمهم نعمة الاستقرار وتبعث أجواء الشك والريبة والقلق وانعدام الثقة.

لقد استندت عملية السلام على مبادئ معروفة وواضحة أهمها مبادلة الأرض العربية المحتلة من قبل إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بالسلام. وهذا المبدأ تضمنه أيضا قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي حرم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، والذي يعتبر من أهم ركائز العملية السلمية ومرجعياتها. كما أن السلام الذي نسعى إلى تحقيقه هو السلام الذي سيكون عادلا وشاملا ودائما. كيف تتحقق العدالة إذا لم ترد الأرض لأصحابها الشرعيين؟ وكيف تعود الأرض إذا استمر الاستيطان واستمر خلق الحقائق الجديدة عليها؟ وكيف تتوفر القناعة بأن هذا هو الهدف النهائي الذي نسير نحوه عندما تنطلق من إسرائيل تصريحات رسمية متلاحقة تؤكد مواصلة الاستيطان على الأراضي العربية المحتلة وعدم توفر النية على الانسحاب إلا من أجزاء صغيرة ومحدودة في الضفة الغربية؟

لقد سببت هذه التصريحات تأثيرا سلبيا بالغا على مناخ الثقة الذي نسعى إلى خلقه لتترعرع في ظله عملية السلام، والذي يمكن شعوب المنطقة من تجاوز جراح الماضي ومآسيه والتوجه نحو مستقبل يسوده التعاون والتصالح والوفاق والأمل.

إن السلام لا يتحقق بتأكيد أسباب النزاع وتكريسها، بل يتحقق بالعمل على إزالتها، كما أنه لا يتحقق بابتلاع الأرض والتوسع وإنكار حقوق الطرف الآخر، بل يتحقق بالعدالة، فالعدل هو قاعدة السلام والسلام هو إطار الأمن.

لقد أقر الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي تأجيل بعض المواضيع مثل تواجد المستوطنات الإسرائيلية على الأرض العربية وقضية القدس واللاجئين إلى المرحلة النهائية من المفاوضات وذلك حتى يوفر تأجيل المسائل الحساسة والصعبة بداية سلسلة لتسهيل مسيرة السلام. وتبعا لذلك فمن الطبيعي ومن المفروض أن تبقى المسائل المؤجلة على حالها؛ وأن لا يطرأ عليها أي تغيير حتى يحين الوقت المحدد للتفاوض بشأنها. وليس من المعقول أن يصبح التأجيل فرصة لتغيير الوقائع على الأرض لصالح المحتل، وبالتالي تصبح الحلول أكثر صعوبة وتعقيدا، وإذا استمر الوضع على حاله تصبح الحلول المنشودة مستحيلة التحقيق.

إننا نعتقد بأن تأجيل التفاوض على هذه البنود الهامة والتي تقع في صلب النزاع لا يعني إغفالها والمرور عنها بغير حلول صحيحة وعادلة ومقبولة. يخطئ كل من يأمل بذلك لأن بقاء أي مشكلة بلا حل سيظل بؤرة لإشعال الصراع ولإفساد ما تحقق في أي وقت. فالحلول الجادة هي التي تحقق المعالجة الصحيحة وليس إهمال حقوق الناس والأمل باختفائها بتقادم الزمن. إننا نرى أنه من الضروري وضع جميع هذه المسائل على قائمة المفاوضات والمضي قدما في مواجهتها بروح الجد والموضوعية والإرادة الصادقة الصارمة في إيجاد الحلول العادل والقانونية المقبولة والتي تجعل السلام بالتالي بالنسبة لشعوب المنطقة خيارا مقبولا، جديرا بالحماية والرعاية، حتى يكون كما أردناه سلاما دائما. إننا نعتقد بأن هذا هو طريق السلام الصحيح وإن حل المشاكل المؤجلة كقضية اللاجئين وقضية القدس وقضية السيادة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وقيام دولته على أرضه وعاصمتها القدس هو الضمان الوحيد للأمن والاستقرار والتقدم والازدهار لجميع شعوب المنطقة عربا وإسرائيليين.

كما أن الشمولية تستوجب استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني والبدء بها من حيث توقفت من أجل تحقيق التسوية اللازمة المنشودة، استنادا لمرجعية مدريد ومبدأ مبادلة الأرض بالسلام وقرارات مجلس الأمن وخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٣٣٨ (١٩٧٣) إن التقدم نحو السلام وتحقيق السلام هو الضمان الأكيد لكبح التطرف والعنف وتوفير الطمأنينة للجميع.

إن قضية القدس هي محور السلام. وإن التوصل إلى حل متوازن وعادل لها أمر لا مفر منه. إن هناك توافقا شاملا على كافة المستويات الدولية والقانونية والسياسية بأن القدس الشرقية هي جزء عضوي من الضفة الغربية التي احتلت عام ١٩٦٧ والتي تخضع بما فيها القدس

لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة. فلقد خص مجلس الأمن مدينة القدس باهتمام مميز منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي واتخذ بشأنها منذ البداية القرار ٢٥٢ (١٩٦٨)، الذي رفض جميع الإجراءات والتشريعات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير طابع المدينة المقدسة والأعمال الأخرى التي تهدف إلى تغيير البنية السكانية والجغرافية فيها. كما نص قرار مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس. ولعل قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي يطالب الدول بعدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس هو أبرز مثال على الإصرار الدولي على رفض ضم إسرائيل لهذه المدينة، هذا الضم الذي يتناقض مع أسس ومبادئ القانون الدولي باعتبار مدينة القدس أرضا محتلة تحكمها قرارات الشرعية الدولية بما في ذلك قرارات مجلس الأمن.

لقد ذكرت سابقا بأن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي أقر تأجيل النظر في مسألة القدس إلى المرحلة النهائية من المفاوضات نظرا لأهمية وحساسية هذه المسألة. وعلى هذا الأساس، فإن أي إجراء تقوم به إسرائيل أو قامت به منذ بدء عملية مدريد لتغيير أو لتعديل وضع القدس القانوني أو السياسي أو الديموغرافي سيكون بمثابة إيجاد حقائق جديدة وخلق أمر واقع معين لفرضه على الجانب العربي في مفاوضات المرحلة النهائية. كما أنه يشكل حكما مسبقا على وضع المدينة المقدسة قبل بدء التفاوض على الحل النهائي لها. وهذا أمر لا يمكن أن يكون مقبولا ولا يمكن أن يكون في صالح السلام الذي ننشده ولا في صالح شعوب المنطقة وتطلعاتها لمستقبل مشترك أفضل يسوده الاستقرار والتعاون والاحترام. إنه لا بد من التأكيد بأن تأجيل بحث قضية القدس يستوجب المحافظة على الأوضاع القائمة في المدينة كما هي، وعدم عزلها عن بقية الضفة الغربية وعدم مصادرة هويات سكانها الأصليين وعدم إغلاقها في وجه بقية سكان المنطقة المحتلة الذين يؤمونها للعبادة والتعليم والعلاج والتجارة والاتصال بالأهل والأقارب بانتظار ما تتمخض عنه محادثات المرحلة النهائية. ومن هذا المنطلق، ومن أجل المحافظة على طابع المدينة المقدسة الديني والثقافي والتاريخي. فقد حرصت حكومة الأردن على مواصلة رعايتها للأماكن المقدسة وصيانتها وإعمارها لتوفير الحماية لها تحت الاحتلال ولتوفير الدعم للقائمين عليها حتى تظل تلك الأماكن المقدسة محصنة ومصانة أمام كل الأخطار والظروف بانتظار الحل النهائي المنشود. إن مدينة القدس هي العاصمة الروحية للديانات السماوية الثلاث. ولذلك فإننا نريدها رمزا نبيلا مثاليا للسلام والتعايش. وإن خروج الجزء العربي من المدينة المقدسة من حظيرة الاحتلال لا يعني تقسيم المدينة من جديد ولا بناء الأسوار والجدران في وسطها بقدر ما يعني إحقاق الحق وتنفيذ العدالة.

إننا نرى بأن على المجتمع الدولي أعباء ومسؤوليات كبيرة وأساسية لدفع المسيرة السلمية وتأمين نجاحها وضمان ديمومتها. فالشعوب هي التي ترسخ دعائم السلام. ولكنها بنفس الوقت لا تكتفي بالتعامل مع السلام بمعناه المجرد فقط بل تنظر إليه من خلال عوائده ونتائجه. وبلادي تتطلع إلى تفهم دولي أوسع وأعمق للاحتياجات الاقتصادية والتنموية والمالية لدول المنطقة وشعوبها ولبناء السلام في منطقة الشرق الأوسط والحفاظ عليه. وإننا في هذا الصدد نعلق أهمية واضحة على مؤتمرات القمة الاقتصادية بدءا بالمؤتمر الذي عقد في الدار البيضاء والمؤتمر الذي عقد في عمّان ثم في القاهرة ومؤخرا في الدوحة لأجل استمرار الخطة التنموية الإقليمية وتعزيزها. كما أننا وإن كنا نستمد التشجيع والثقة من النجاح الذي حققته هذه المؤتمرات فقد لاحظنا انعكاسات توقف المسيرة السلمية على المؤتمرين الآخرين وقد كان من الواضح أن الكثير من الدول المشاركة في تلك المؤتمرات قد عبرت عن ضرورة ربط التقدم السياسي لضمان نجاح المسيرة الاقتصادية والتنموية الموازية.

ومن هذا المنطلق سيدي الرئيس، فإننا نعتقد أيضا، بأن الأمم المتحدة التي تمثل الشرعية الدولية، يجب أن تلعب دورا حيويا في دفع عجلة السلام لدعم الجهود التي يقوم بها راعيا العملية السلمية. كما أننا نرى بأن من المفيد، بل ومن الضروري أن يتعزز دور الاتحاد الأوروبي لضم جهوده إلى جهود راعيي العملية السلمية بالمقدار الذي يحقق الدعم اللازم للجهود المبذولة من قبلهما حتى يتم تجنيد كل الجهود الخيرة الممكنة وفي كل المجالات المتاحة لدعم المسيرة السلمية وتوفير مستلزمات النجاح لتحقيق أهدافها، خاصة وأن دول الاتحاد الأوروبي قد ساهمت منذ البداية في جهود السلام وساهمت ولا تزال في عملية التنمية الاقتصادية الموازية والمرادفة.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

السيد جاياناما (تايلند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن في الشرق الأوسط، كما في مناطق أخرى، صراعات بين الأمم، خصوصا بين الأمم التي تتشاطر حدودا مشتركة. وقد عنيت الأمم المتحدة، منذ بداية وجودها، بالصراعات المختلفة في الشرق الأوسط. غير أنه لا سبيل إلى إنكار أن لب الحالة في الشرق الأوسط هو النزاع العربي - الاسرائيلي.

ما برحت الأمم المتحدة، منذ ١٩٤٧، تتناول نواحي مختلفة من النزاع العربي - الاسرائيلي. وقد حدت اتفاقات مدريد لعام ١٩٩١ بالمجتمع الدولي إلى الاعتقاد بأن السلام سوف يسود الشرق الأوسط، وبأن اسرائيل سوف تسحب قواتها من الأراضي المحتلة في سوريا ولبنان، وبأن الشعب الفلسطيني سوف يتمكن من ممارسة حقه في تقرير مصيره وبأن مسألة القدس سوف تحل. غير أن تايلند تأسف لأن الانتكاسات الحديثة قد عرقلت التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن نعتقد اعتقادا قويا أن الطريق الوحيد لإحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط هو من خلال عملية السلام.

وتعتقد تايلند اعتقادا راسخا أن عملية السلام لا يمكن أن ينجزها أي طرف وحده. فالسلام لا يتحقق بالوفاء من جانب واحد بالتزامات متفق عليها؛ بل على جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها. إن تايلند طالما أيدت عملية السلام في الشرق الأوسط، وتأمل أن تتحلى جميع الأطراف المعنية بضبط النفس والمرونة، كي تعيد العملية التي خرجت عن خط سيرها إلى مسارها، وأن إجراء مفاوضات سلمية من شأنه أن يساعد على التغلب على المأزق الحالي. ونحن نثني على الجهود التي تبذلها أطراف شتى لتحقيق ذلك. إن التوصل إلى مفاوضات سلمية يقتضي أن تبذل جميع الأطراف جهودا لإزالة العوائق والعقبات، وأن تنفذ جميع ما تم التوصل إليه من اتفاقات في أقرب وقت ممكن وعلى أكمل وجه ممكن. يضاف إلى ذلك أن الإرهاب وأعمال العنف بأي شكل أو بأي مظهر كان، التي تصيب عادة ضحايا من السكان المدنيين بصفة عامة، يجب أن تتوقف.

وكما نعرف جميعا، فإن لب مشكلة الشرق الأوسط هو قضية فلسطين. ومنذ اتفاقات مدريد في ١٩٩١، ومنذ التوقيع في ١٩٩٣ على إعلان المبادئ وعلى الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، اللذين ولدا أملا جديدا في الإتيان بحل سلمي للحالة في الشرق الأوسط، تذبذبت عملية السلام في الشرق الأوسط بين الرجاء والخيبة. بيد أن هذه العملية اكتسبت قوة زخم جديدة بالتوقيع على اتفاق الخليل.

وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي انعقدت الجمعية العامة ثلاث مرات هذا العام للنظر في الحالة الخطيرة في الأراضي العربية المحتلة، خصوصا الحالة في القدس وفي دورتها المستأنفة في آذار/ مارس من هذا العام اعتمدت الجمعية، عند نظرها في الحالة في القدس، القرار ٢٢٣/٥١ الذي كان مما تضمنه أنه دعا اسرائيل إلى أن تمتنع عن اتخاذ أي اجراءات أو تدابير، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية، تغير واقع الأمر على الطبيعة، فتجهض مفاوضات الوضع النهائي.

وعلى الرغم من أن الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٧٧ (د - ٥) الذي عنوانه "متحدون من أجل السلام" قد اتخذت القرارين دإط - ٢/١٠ و دإط - ٣/١٠، فإن الحالة في فلسطين اليوم لا تزال متفجرة. وحسب تقرير الأمين العام، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة دإط - ٢/١٠ الصادر في نيسان/أبريل من هذا العام، وهو التقرير الوارد في الوثيقة A/ES-10/6، تعتبر حادثة جبل أبو غنيم خطيرة بصفة خاصة - سياسيا وجغرافيا وديمغرافيا واقتصاديا. ويود وفدي كذلك أن يعرب عن قلقه إزاء النتائج التي استخلصها التقرير فيما يتعلق بالآثار المترتبة على عملية السلام في الشرق الأوسط. ذلك أن رفض أحد الأطراف في العملية

> "الإقلاع عن بناء مستوطنة جديدة بجبل أبو غنيم ... يمثل على ما يبدو أكبر عامل سلبي وحيد يسهم في انهيار عملية السلام، وإثارة الاضطراب في الأراضي المحتلة". [A/ES-10/6، الفقرة ١٥ (هـ)]

> "وما زال عدد من الأنشطة الأخرى التي تعتبر انتهاكا للقانون الدولي يثير التوترات ويعرض للخطر كلا من عملية السلام وحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة". [المرجع نفسه، الفقرة ٢٣]

ولذا يود وفدي أن يسجل قلقه بأن الأنشطة الآنفة الذكر يمكن أن تزيد من تعقيد المفاوضات الصعبة بالفعل، لأن المركز النهائي للقدس لا يزال متوقفا على نتيجة المفاوضات بين الطرفين.

ومن دواعي الأسف أن الأمم المتحدة، دأبت، لفترة طويلة جدا، على مناقشة بند جدول الأعمال المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط. ونحن اليوم لا نزال نناقش هذه القضية، بعد أن اعتمدنا قرارات كثيرة بأغلبية ساحقة.

ويود وفد تايلند أن ينتهز هذه الفرصة ليؤكد من جديد تأييده الكامل لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف، ولعملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك التزامه بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم، قائم على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

ويأمل وفدي مخلصا أن يلمس جميع أطراف النزاع فائدة السلام، وأن تؤدي عملية السلام في الشرق الأوسط، عما قريب، إلى حل مقبول للجميع، يكون وليد التفاوض أخذا وعطاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي أود أن أتلو ما هو مكتوب في إحدى صفحات ملفي:

"يجب أن أناشد الممثلين أن يتفضلوا بالتزام الصمت في قاعة الجمعية العامة، حفظا لكرامة الجمعية ومجاملة للمتكلم".

صدقوني، إني أرقب الآن قاعة الجمعية العامة، ويوجد هنا كثير من الحركة. ومن أسف أن الممثلين الواقفين لا يسمعونني. ولذا أناشد الالتزام بالضبط والربط. فمن غير المستطاع القيام بعمل. إن أمامنا قضية معقدة جدا وهامة جدا، والضوضاء عالية. وليس هناك الآن ستار حديدي ولكن هنا ستار زجاجي. فتستطيعون القيام بمشاوراتكم وراء الستار الزجاجي.

وأكون ممتنا لجميع الوفود أن تلزم معايير السلوك اللازم في قاعة الجمعية العامة. فمن الصعب جدا على المتكلم إلقاء بيانه.

السيد زاخيوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يؤيد وفدي بيان الاتحاد الأوروبي. بيد أنه، نظرا للأهمية الخاصة التي نعلقها على الحالة في الشرق الأوسط، أود الإدلاء ببضعة تعليقات وملاحظات إضافية.

فاسمحوا لي، في البداية، بأن أقول إن تاريخ قبرص الطويل الثري طالما تأثر تأثرا بالغا بالتطورات في الشرق الأوسط. إن بلدي، الواقع عند ملتقى طرق أوروبا وأفريقيا وآسيا، ما برح طيلة قرون من الزمن جسرا بين شعوب الشرق الأوسط وأوروبا.

وإننا إذ نسعى إلى صون وتعزيز روابطنا بالاتحاد الأوروبي الثري نتوقع أن نبدأ معه مفاوضات للانضمام إليه في نيسان/أبريل القادم، فإن توطيد علاقاتنا مع جميع الجيران في الشرق الأوسط يظل من الأعمدة الهامة لسياستنا الخارجية أيضا.

وقد أظهرت التطورات المزعجة مؤخرا في الشرق الأوسط ما يحيق بعملية السلام من خطر، وأبرزت حتمية الحاجة إلى مضاعفة الجهود في سبيل بقاء هذه العملية التي تعلق عليها ملايين البشر في المنطقة وعلى الصعيد الدولي آمالا عريضة، وعلى نجاح نتائجها في نهاية المطاف.

وحكومتي تؤيد جميع المبادرات والجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط. ونعيد تأكيد دعمنا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) التي توفر الإطار لسلام في الشرق الأوسط، قابل للدوام. ونسلم في الوقت نفسه بحق جميع الدول في العيش في سلام مع جيرانها ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ونشجب بكل شدة الإرهاب والعنف ضد المدنيين.

وبمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني فإن رئيس جمهورية قبرص، السيد غيلافكوس كليريدس، أعاد تأكيد صداقتنا مع الشعب الفلسطيني وتأييدنا للجهود الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة تسفر عن سلام وأمن دائمين في الشرق الأوسط.

وإننا إذ نتابع مع القلق العميق حالة الجمود الراهنة أصبحنا مقتنعين بضرورة مد عملية السلام بروح وزخم جديدين لإخراجها من أوضاعها الصعبة الراهنة. وتظل حكومة قبرص على التزامها بالقيام بدور متواضع وبطريقة عملية في تعزيز عملية السلام. وفي هذا الصدد نعرب عن إيماننا بضرورة التنفيذ الأمين للاتفاقات المعقودة بين الأطراف، من أجل تحقيق الاستقرار. وليست هناك طريقة أخرى للاستقرار في تلك المنطقة الحساسة، يمكن

اتباعها للتوصل إلى حل سلمي إلا عن طريق المفاوضات والمصالحة والثقة والتعاون.

ولكي يحدث هذا من الضروري أن تتحاشى التدابير التي تضع العراقيل في سبيل تنفيذ عملية السلام، ويشمل ذلك إغلاق الحدود الفلسطينية وبناء المستوطنات، الأمر الذي يزيد من صعوبة السير بعملية السلام قدما. وفي الوقت نفسه، فإن التقدم الاقتصادي للشعب الفلسطيني يظل هو العامل المحدد للاستقرار والتقارب المطلق في الشرق الأوسط. ولهذا السبب أعدت حكومة قبرص برنامجا خاصا للمساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني يجري تنفيذه حاليا. ويشتمل البرنامج على تدريب نحو مائة من الموظفين الفلسطينيين في قبرص وقيام الخبراء القبارصة بزيارات للمتابعة وبناء مركزين طبيين.

وبينما نعتبر القضية الفلسطينية هي المسألة الأساسية في نزاع الشرق الأوسط، فإننا نؤيد استئناف المفاوضات بين اسرائيل وسوريا والبدء بمحادثات بين اسرائيل ولبنان. ومن العناصر الأساسية في موقفنا من قضية الشرق الأوسط، وفي الواقع من جميع حالات الاحتلال والغزو، انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي المحتلة.

إن توقع قيام شرق أوسط يعيش في سلام وازدهار هو أملنا جميعا. ولا يمكن ضمان ذلك بالإجراءات الانفرادية أو العنف أو القوة العسكرية، بل بالرؤية المشتركة لمستقبل أفضل عن طريق التقدم الاقتصادي والاستقرار والعدالة الاجتماعية. وتأمل حكومتي وبلدي وأبناء وطني في ألا تغيب هذه الرؤية.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لم يكن هذا العام سهلا بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط. فلقد وقعت حوادث إرهاب وتفجر العنف عدة مرات. وساد نوع من سوء الفهم وفترات من الريب، وكان التقدم بطيئا. وتود فصائل المتطرفين أن ترى الزخم نحو السلام وقد توقف. ونحن لا نستطيع أن نقبل ذلك الوضع. لقد غص الماضي بالمعاناة؛ ولم تدم فرصة المصالحة الحقيقية طويلا، ومنطق السلام من القوة بحيث لا يمكن أن يتقهقر الآن. وعلى الرغم من التحديات الشديدة التي تواجه الأطراف في عملية مدريد فقد بينت بوضوح التزامها بالسير قدما. وينبغي أن تبارك الأمم المتحدة هذا الجهد وتؤيد هذا الالتزام.

وفي كل عام تُتخذ هنا عدد من القرارات التي لا تفيد إلا في تعطيل عملية السلام. فهي لا تسلم بالتقدم الذي أحرز حتى الآن. ومن آثار هذه القرارات انتقاد المواقف التفاوضية أو تكتيكات الأطراف وإلقاء اللوم بسبب الأحداث، مما عقد العملية في الأشهر الأخيرة، أو إلقاء التبعة على أحد الأطراف لتقديم تنازلات. ونحن نرى أن هذه العناصر تقوض الغرض الأساسي لدور الأمم المتحدة في تحقيق السلام في المنطقة. فلا يمكن التوصل إلى سلام عادل ودائم إلا عن طريق المفاوضات المباشرة في المنطقة بين الأطراف المعنية. فالسلام لن يفرض من نيويورك، رغم أن التقدم يمكن أن يتعرض بالتأكيد للعقبات من هنا. فالقرارات السلبية تصرف الأطراف عن عملها وتسهم في إيجاد جو من سوء النية وعدم الثقة ما من شأنه إلا أن تزيد من صعوبة المهمة التي أمامنا.

وفي الوقت الذي نتكلم فيه هنا، يعكف الفلسطينيون والاسرائيليون بجد على التفاوض بشأن الخطوات الهامة المقبلة في سعيهم المشترك من أجل السلام. ولإعادة الحيوية إلى إمكانية قيام الأمم المتحدة بدور مساعد في عملية السلام، نظل على رأينا بضرورة صدور قرار إيجابي يفيد في إبراز التقدم الذي أحرزته الأطراف حتى اليوم، ويشجعها على مواصلة جهودها لإيجاد حل عادل ودائم للمشاكل التي تفرقهم، والتعبير عن تأييد الأمم المتحدة القوي لتلك العملية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن أملنا في أن يحرز لبنان واسرائيل وسوريا أيضا تقدما في المفاوضات. وأود في هذا الصدد أن أعيد تأكيد التزام حكومتي باستقلال لبنان السياسي وسيادته وسلامة أراضيه. وقد ذكرت تلك الأهداف في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي تؤيده حكومتي.

وختاما فإن الطريق إلى السلام عملية دينامية. وأنا أناشد جميع الوفود هنا أن تعمل بأسلوب بناء وأن تشجع زخم العملية وتسهم فيه حتى يمكن تحقيق سلام عادل وشامل ودائم.

السيد بيورنليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد مضى عام بالضبط على اعتماد الجمعية العامة "قرارها الإيجابي" الأخير بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. وإذا استثنينا حالات قليلة فإن العام لم يكن طيبا بالنسبة لعملية السلام. فقد عكس عمل الجمعية العامة تزايد الإحباط لدى الجانبين ولدى المجتمع الدولي إزاء

انعدام التقدم في المفاوضات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وإزاء التأخير في تنفيذ اتفاقات أوسلو.

وهناك عدد من الأسباب لهذا التطور المؤسف. وواضح أن الأطراف أنفسها تتقاسم المسؤولية عن إحراز التقدم وعن المعوقات في عملية السلام. غير أن المجتمع الدولي له الحق في التعبير عن رأيه في القضايا المتنازع عليها. وكثيرا ما فعل ذلك خلال السنوات الخمسين الماضية، منذ أن اتخذت الجمعية العامة قرار التقسيم، وهو القرار ١٨١ (د - ٢) في عام ١٩٤٧. وفي هذا العام ارتفع صوت الجمعية العامة إزاء العقبات التي تعترض عملية السلام، وعلى الأقل في الدورة الاستثنائية الطارئة.

وعلى مدى العام المنصرم شهدنا تكرار لجوء الأقليات المتطرفة إلى العنف والإرهاب. ويؤسفني أن أقول إن عام ١٩٩٧ كان عاما ناجحا لقوى التدمير في الشرق الأوسط - لأعداء السلام. وللأسف شهدنا أيضا إجراءات انفرادية تتخذ لإجهاض الوضع النهائي للمفاوضات.

إلا أننا شهدنا أيضا تقدما في عملية السلام، وهو ما يجب أن تشجعه الجمعية العامة بشدة. إن بروتوكول الخليل، الذي وُقّع ونُفذ في كانون الثاني/يناير، يثبت قدرة الطرفين على دفع عملية السلام قدما والوفاء بالتزاماتهما. وفي الأسابيع الأخيرة شهدنا استئناف المفاوضات بشأن القضايا المعلقة في الاتفاق المؤقت. ويجب ألا تكتفي الأمم المتحدة بالإشادة بهذا التقدم، وإنما يجب عليها كذلك أن تشجعه بنشاط.

وإزاء هذه الخلفية، نرى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تؤكد مجددا نهجها البناء نحو عملية السلام، ودعمها الصادق لها، وصلاحية اتفاقات أوسلو، وقبل كل شيء، أن تؤكد مجددا أن هدفها النهائي هو مساعدة الطرفين في سعيهما لإحلال السلام. وقد قامت الجمعية العامة بذلك سنويا منذ عام ١٩٩٣، ونأمل صادقين أن تتمكن من القيام به مرة أخرى هذه السنة.

السيد مبارك (لبنان): يود وفد بلادي أن يعرب عن أسفه الشديد لتحويل هذه المناسبة الهامة التي يتيحها لنا بحث البند ٣٧ من جدول الأعمال الى جدل غرضه مجددا إخفاء الحقائق وتمويه المسؤولية الجسيمة التي تتحملها القيادة الاسرائيلية برئاسة رئيس حكومتها عن الحالة المؤسفة التي وصلت إليها عملية السلام في الشرق الأوسط.

لا يجوز ولا يمكن أن نستمر بخداع أنفسنا وخداع الرأي العام العالمي. العملية السلمية ليست على ما يرام كما أغفل عن الإشارة إليه مقدمو مشروع القرار. هي في مأزق، والحالة في الشرق الأوسط تزداد تعقيدا، وتمارس الحكومات العربية انضباطا رائعا لمنع الحالة من الانفجار، يجب أن نعترف بالواقع وأن نشير بصراحة الى المسؤول عن ذلك. إن الصمت والمواربة ومحاولة التمويه الجارية لن تعيد رئيس الحكومة الاسرائيلية الى صوابه بل ستزيده تعنتا، وتزيده اعتدادا وتصلبا.

إن راعيي عملية السلام يتحملان مسؤولية أساسية في ردع هذه السياسة الاسرائيلية المدمرة لعملية السلام. لدينا فرصة نادرة قد لا تتكرر لتحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط. ويجب ألا نسمح لرئيس وزراء اسرائيل أن يكون عائقا أمام هذا الإنجاز التاريخي.

إن الصمت والمواربة والتغاضي عن الحقيقة لا تخدم السلام، كما لا تخدم مصداقية القائمين برعاية السلام، ولا مصداقية المنظمة الدولية التي صفقت لعدة سنوات لجهودهم في إرساء قواعد السلام وإطلاق قطار المفاوضات نحو هذا الهدف.

إن محاولة إقناع الجمعية العامة بتبني مشروع قرار يتغافل عن التطورات الأخيرة ويسقط المبادئ الأساسية المتفق عليها لعملية السلام، لا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام، ووجوب تطبيق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، تشكل نكسة كبيرة للآمال الصادقة التي بناها قادتنا وقبلتها شعوبنا عندما أقبلت على الانخراط في العملية السلمية.

ماذا نقول لشعوبنا؟ ما هي حجج رعاة السلام وهذا المجتمع الدولي عندما يعمل لفرض بعض قراراته بالقوة والإكراه إزاء دول في منطقتنا ويتغاضى عن رفض اسرائيل تنفيذ عشرات القرارات التي اعتمدها لسنوات طويلة وبينها قرارات اتخذها مجلس الأمن بالإجماع، أو أن نقبل بها أو أن نعترف بشرعيتها؟ الى متى يستمر هذا المعيار المزدوج في التعامل مع قضايا العالم ومشاكله؟ وإلى متى تستمر اسرائيل دولة فوق القانون وفوق الشرعية الدولية؟

لقد شهدت الأمم المتحدة العام الحالي انعقاد عدة جلسات لمجلس الأمن لمناقشة الانتهاكات الاسرائيلية للقانون الدولي وقيامها بمصادرة أراض عربية في المناطق التي تحتلها بالقوة والإكراه منذ عام ١٩٦٧ بغية إقامة مستعمرات فيها. وأمكن للمجلس أن يتفق على قرار يطلب من الحكومة الاسرائيلية التراجع عن خطواتها هذه فلم تذعن. والتأمت الجمعية العامة في دورة استثنائية واتخذت قرارا بأغلبية ساحقة أكدت فيه عدم شرعية الإجراءات الاسرائيلية وطالبت الحكومة الاسرائيلية بالتراجع عن سياساتها التي تهدد العملية السلمية، ولكن اسرائيل لم تستجب. واستؤنفت الدورة الاستثنائية مرتين وفي المرتين اعتمدت الجمعية العامة قرارين يكرران بالأغلبية الساحقة الطلب الى اسرائيل وقف سياساتها الاستعمارية. فماذا جرى؟ رفضت حكومة اسرائيل باستمرار وبعناد وبازدراء هذه القرارات. وبدلا من أن نحذر في مشروع قرارانا من مغبة الاستمرار بالسياسة الاستعمارية ونطلب الى قادة اسرائيل بوضوح ومن دون لبس، وبإجماع المجتمع الدولي، أن يتوقفوا عن هذه السياسة، جاؤونا بمشروع يبارك البسمات المصطنعة والكلمات الجوفاء والخطط الخادعة التي يطلقها قادة اسرائيل. بل نسمع بيانات تصف الأراضي التي تقيم اسرائيل عليها المستعمرات على أنها أراض متنازع عليها وذلك رغم أنها أراض احتلتها اسرائيل بالقوة في حرب عام ١٩٦٧. مثل هذا المشروع وهذه البيانات شجعت قادة اسرائيل على الاستمرار بسياستهم الاستعمارية وجعلت الحالة تتفاقم أكثر فأكثر، فتزايدت أعمال العنف وسقط عشرات القتلى والجرحى.

إذ نخاطب ضمير المجتمع الدولي المتمثل في الجمعية العامة للأمم المتحدة فلأننا كنا وما زلنا نستمر نؤمن بالشرعية الدولية وبأحكام القانون الدولي ومبادئ الميثاق. ونحن نتطلع الى كل عضو في الجمعية العامة لأن يتعاضد معنا كي نقيم معا سلاما حقيقيا شاملا وعادلا ودائما في الشرق الأوسط.

إن التوتر الأمني في هذه المنطقة الحساسة من العالم يهدد الأمن السلم الدوليين. كما أن التغاضي عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة من جانب اسرائيل يهدد نظام القانون الدولي وحكم الشرعية الدولية بأسرها. إن عدم التقيد بحكم القانون الدولي لحل مشكلة الشرق الأوسط سيمهد لسقوط حكم القانون الدولي في أية بقعة أخرى من العالم. بينما التعاضد لفرض الشرعية الدولية سيساعد في لجم التوترات وتعميق مبادئ العدالة والقانون.

لا يجوز أن تستمر اسرائيل باحتلال أراض عربية وطرد سكانها أو مصادرة بعضها واستعمارها بمهاجرين جدد. كما لا يجوز استمرار حرمان الملايين من اللاجئين الفلسطينيين، الذي طردتهم اسرائيل من بيوتهم، من حقهم بالعودة الى ديارهم عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). الى متى ستستمر اسرائيل في المعاندة والمكابرة واستخدام السلام بكل أنواعه بما في ذلك تلك المحرمة دوليا للاستمرار في احتلال الأراضي العربية؟

وفي جنوب لبنان يتكرر مشهد العنف ومسلسل التدمير والقصف العشوائي والقتل والجرح الجماعي كل يوم تقريبا. هذا المشهد الناجم عن استمرار اسرائيل باحتلال أجزاء من الجنوب رغم قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨).

تريد اسرائيل أن تفرض علينا بالحديد والنار حلولا سياسية رفضناها وسنرفضها باستمرار. وقلنا إن الحل الوحيد هو الانسحاب من أراضينا المحتلة وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨). كما يترتب على اسرائيل الانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل حتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ومعاودة المفاوضات حيث توقفت.

لقد أكد القادة العرب مرارا وتكرارا أن التزام إسرائيل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) سيفسح المجال أمام سلام شامل ودائم في المنطقة، لكننا نريد سلاما دائما وشاملا وعادلا قائما على مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

أود أن أبلّغ الأعضاء أنه يوجد توافق عام على تأجيل القيام بعرض جميع مشاريع القرارات والتعديلات المقدمة في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال "قضية فلسطين" وفي إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" والبت فيها إلى يوم الثلاثاء الموافق ٩ كانون الأول/ ديسمبر. وسيعلن في اليومية عن وقت انعقاد الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد.

وأذكّر الأعضاء أن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وعلى خمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دانيش - يازدي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد استمعت الجمعية العامة اليوم إلى بيان مضلل أدلى به ممثل النظام الإسرائيلي بشأن الحالة في الشرق الأوسط. إن البيان الذي صوّر وكأنه مناقشة تحليلية للحالة الخطيرة في ذلك الجزء من العالم، صيغ وأدلي به لتشويه الحقائق المريرة القائمة في الشرق الأوسط والوضع الراهن المثير للجزع الناجم عن السياسات غير القانونية والممارسات الشائنة للنظام الإسرائيلي في تلك المنطقة السريعة الاشتعال.

وقد تضمّن ذلك البيان ادعاءات لا أساس لها وواهية ضد بعض الدول في المنطقة، بما في ذلك بلدي بالذات، بغية تحويل انتباه المجتمع الدولي عن السياسات غير القانونية والأعمال اللاإنسانية التي تمارسها إسرائيل، من قبيل استمرار احتلال أراضي الغير، بما في ذلك القدس الشريف، وجنوب لبنان، والجولان السوري.

إن فشل الهجوم الإسرائيلي على جنوب لبنان في أوائل أيلول/سبتمبر من هذا العام، ومحاولة الاغتيال الأخيرة لبعض الأفراد على يد عملاء إسرائيليين في الأردن دلالتان فظيعتان على إرهاب الدولة الإسرائيلي.

ونود أن نؤكد مجددا موقفنا ومفاده أن تأييدنا للشعب اللبناني ذو طبيعة إنسانية ومعنوية. فأولئك الأشخاص الذين يكافحون الاحتلال الأجنبي في المنطقة يمارسون في الواقع حقوقهم المشروعة، التي يقرها القانون الدولي، ولا يمكن بأية حال أن يوصفوا بالإرهابيين. وهكذا، يحق للشعب في جنوب لبنان أن يكافح من أجل تحرير أرضه من الاحتلال الإسرائيلي.

إن البيانات المضللة التي أدلي بها أمام الجمعية اليوم كانت جهدا عقيما لزرع بذور الشقاق فيما بين بلدان المنطقة. وأود أن أؤكد أن جمهورية إيران الإسلامية تتمتع بعلاقات طيبة مع البلدان الإسلامية الأخرى ، وهي تسعى إلى تعزيز العلاقات الأخوية مع جميع البلدان المجاورة والإسلامية. ومثلما يعلم الجميع، فإن جمهورية إيران الإسلامية تستضيف مؤتمر القمة الإسلامي الثامن في طهران، وهو برهان واضح على مكانتها في العالم الإسلامي وعلى نيتها في تعزيز تلك العلاقات الأخوية والودية.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): يود وفد الجمهورية العربية السورية أن يستخدم حقه في الرد على الأضاليل والأكاذيب التي أطلقها المندوب الإسرائيلي صباح هذا اليوم أمام هذه الهيئة الموقّرة. وفي الوقت الذي ندرك فيه جيدا أن المندوبين الموقرين يعرفون الحقائق التاريخية للوضع في الشرق الأوسط وتطوراته، إلا أننا نود أن نثبت ما يلي:

أولا، إن إسرائيل هي التي كانت البادئة في شن العدوان إثر العدوان ضد المزارع والقرى والمدن السورية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٤٨ وحتى احتلالها للجولان السوري في عام ١٩٦٧ وذلك بهدف طرد المزارعين السوريين من أرضهم ومنعهم من حصد محاصيلهم. ومما يثبت صحة ما نقول التقارير التي أرسلها مراقبو الهدنة خلال الفترة المشار إليها والتي تؤكد قيام الجيش الإسرائيلي بشن هذه الاعتداءات. وهذه التقارير موجودة في أرشيف الأمم المتحدة لمن أراد العودة إليها. كما يثبت ذلك ما تقوله المذكرات التي نشرها كبار ضباط الأمم المتحدة الذين كانوا مكلفين بالإشراف على مراقبة اتفاق الهدنة بين سوريا وإسرائيل في الفترة المشار إليها.

ثانيا، يدعي المندوب الإسرائيلي أن الجولان هامة لأمن إسرائيل وهذه، سيدي الرئيس، هي اللغة التي استخدمتها إسرائيل لضم الجولان السوري في عام ١٩٨١. وهي ذات اللغة التي يستخدمها رئيس الحكومة الإسرائيلي الحالي للاحتفاظ بالأراضي السورية المحتلة.

إن سوريا لا تقبل تحت أي حجة كانت التفريط في ذرّة تراب واحدة من أرضها. كما أن هذه الادعاءات تتناقض مع الأسس التي بنيت عليها عملية السلام التي بدأت في مدريد في عام ١٩٩١، وهي مبدأ الأرض مقابل السلام، واحترام الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة الذي يرفض اكتساب الأرض بالقوة وقرارات الأمم المتحدة وخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وهنا نتساءل هل يمكن لأي عاقل في هذا العالم أن يتوقع أن تقيم سوريا سلاما مع الحكومة الإسرائيلية وتبقى الأرض السورية بيد الإسرائيليين؟

وهنا نود أن نذكّر بما جاء في الضمانات التي قدمتها الولايـــات المتحدة الأمريكية لسوريا، على أنها لا توافق على ضم شبر واحد لإسرائيل من أراضي الجولان التي احتلت في عام ١٩٦٧.

ثالثا، لقد تحدث مندوب إسرائيل بطريقة مضحكة كاريكاتورية حول موضوع التسلُّح في الشرق الأوسط. ويبدو أنه تصور نفسه يتحدث في "ديزني لاند" بدلا من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بينما يعرف العالم بصغيره وكبيره أن إسرائيل تتفوق في تسلحـّها كمـًّا ونوعا على جميع الجيوش العربية منذ عام ١٩٤٨.

ويكفي أن نشير الى ما تملكه اسرائيل من عشرات القنابل النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى التي تصنعها محليا، ناهيك عما تتلقاه من أحدث مصانع الأسلحة الأخرى من بلدان أخرى والتي تزودها بأحدث الدبابات والطائرات والمدافع.

رابعا، لقد رفضت اسرائيل استئناف المفاوضات على المسار السوري من النقطة التي توقفت عندها المباحثات. وهي التي تشترط العودة الى المفاوضات من نقطة الصفر. وبهذا فهي التي تضع الشروط على استئناف المفاوضات، في الوقت الذي تمارس فيه ديماغوجية عمياء أمام الرأي العام العالمي لإيهامه أن سوريا هي التي ترفض استئناف المباحثات.

خامسا، أن التصريحات والبيانات التي يطلقها رئيس الوزراء الاسرائيلي كل يوم حول الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة وبناء مزيد من المستوطنات والمشاريع الأخرى في الجولان السوري المحتل، تثبت زيف الخطب الفارغة التي يحاول المندوب الاسرائيلي عبثا تجميل صورة قيادته من خلالها، إضافة الى محاولاته الهادفة الى تضليل الرأي العام العالمي.

لقد فتحت سوريا الأبواب أمام انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، عندما استجابت للمبادرة الأمريكية لبدء عملية السلام. وهي على استعداد لاستئناف عملية السلام عندما تبادر اسرائيل إلـــى إلغاء شروطها المتمثلة بالعودة إلـــى نقطة الصفر لبدء مفاوضات السلام. وتؤكد سوريا مجددا التزامها بالسلام على الأسس التي انطلقت منها عملية السلام، وليس على أسس أو صيغ أخرى لا تهدف إلا الى إرضاء غرور اسرائيل وتكريس هيمنتها واحتلالها دون أن تجلب لشعوب المنطقة ما تتطلع إليه من كرامة وأمن واستقرار.

السيد غولد (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ثمة أسطورة يروج لها بعض المتكلمين في هذه القاعة مفادها أن عملية السلام في الثلاث أو الأربع سنوات الماضية كانت في حالة مرضية حتى انتخابات أيار/ مايو ١٩٩٦ التي جاءت بالحكومة الاسرائيلية الحالية إلى السلطة. ان هؤلاء المتكلمين نسوا أن مئات من صواريخ الكاتيوشا سقطت على اسرائيل في الجليل، وأطلقت من مناطق في لبنان تخضع للسيطرة العسكرية السورية. لقد نسوا الرجال والنساء والأطفال الذين أجبروا مرارا وتكرارا على العيش في الملاجئ في شمال اسرائيل. لقد نسوا أن سكان كريات شمونه، الذين اضطر كثير منهم الى التخلي عن منازلهم عندما كانت صواريخ الكاتيوشا تتساقط في وسط المدينة. ونسوا أيضا، في كلماتهم، شحنات الأسلحة التي نقلتها بصورة متكررة الطائرات الإيرانية لتزود بها حزب الله عن طريق مطار دمشق الدولي وتمريرها مباشرة الى شرق لبنان لاستخدامها ضد اسرائيل.

إن الذين يتذكرون تلك الحالة المرضية لعملية السلام ينسون أيضا التفجيرات المتكررة للباصات التي حدثت في منتصف كل مدينة اسرائيلية عمليا بينما كنا مستمرين في التفاوض. ان التحدي الرئيسي الذي ما برحنا نواجهه هو أن التهديدات والقنابل والهجمات الصاروخية التي تصيب اسرائيل تأتي من مناطق تخضع للسيطرة العسكرية لشركائنا في المفاوضات.

والآن قررت اسرائيل ألا تختار طريق اليأس. ولكن اسرائيل اختارت، مع ذلك، أن تمضي قدما في عملية السلام، والحكومة الحالية لاسرائيل هي التي جلست، بعد انتخابها مباشرة، مع ممثلين من لبنان وسوريا وأكملت بروتوكولا حول انشاء فريق مراقبة في الجنوب اللبناني، حيث يجلس ضباط سوريين لبنانيين مع ضباط اسرائيل، وكذلك مع ضباط فرنسيين وأمريكيين، لمناقشة مشاكل الأمن في الجنوب اللبناني. والحكومة الحالية، على الرغم من تفجيرات الباصات المتكررة والتهديدات المتكررة للاسرائيليين الأبرياء، جلست مع ممثلي السلطة الفلسطينية وتفاوضت على بروتوكول الخليل ووقعته ثم نفذته وأعادت نشر قواتها من مدينة الخليل.

وكانت هذه الحكومة هي التي رسمت المسار لعام ١٩٩٧، وهو خريطة للتفاوض بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية تسمى مذكرة للسجل. وهذه الحكومة هي التي حاولت ان تأخذ عملية سلام هزيلة وتجعلها عملية ناجعة. إننا ندعو الحكومات والبعثات الممثلة هنا في الجمعية العامة أن تساعدنا في هذه المهمة باتخاذ مواقف إيجابية بشأن مشاريع القرارات التي يجري عرضها عليهم. ولكنني أرجو ألا تجعلوا من عملية صعبة بالفعل، وهي عملية ورثناها، أكثر صعوبة مما كانت عليه عندما استلمنا زمام السلطة.

السيد مبارك (لبنان): لقد استمعنا الى بيان ممثل قوات الاحتلال الاسرائيلية في جنوب لبنان يهاجم بنادق الذين يقاومون احتلال بلده لأرضهم وأجزاء من وطنهم وينعتهم بالإرهابيين لأنهم يرفضون ان يخضعوا لقهر قوات الاحتلال الاسرائيلي ولأنهم يتمسكون بالحرية وبتحرير تراب بلدهم من هذا الدنس المشين.

هل يصدق هذا الذي يحمل قفاز الموت بأنه يخدعكم؟ هل يعتقد أن العالم لا يرى كيف ينتهك كل يوم، بفعل ما يملكه من سلاح الدمار وقوة الفتك، حرمة أراضينا واستقلالنا وسيادتنا، ويمتهن بكل صلف وغرور قرارات الأمم المتحدة، قرارات الشرعية الدولية؟ أي تاريخ نسجله لأولادنا يوم يقرأون أن ممثل دولة عضو في هذه المنظمة الدولية يزدري قوات الأمم المتحدة، ويزدري قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة وقرارات لجان حقوق الإنسان، ويضع نفسه فوق القانون، ويجعل حكمه القانون والشرعية الدولية؟ بأي شرعة في القانون الدولي يوصف الذين يقاومون احتلال بلدهم من قوة غاشمة أجنبية بأنه إرهاب؟ أليس الاحتلال بالقوة هو الإرهاب بعينه؟ الى متى يظل مصدقا أنه يقنعكم بأن الهجوم على قوات بلده المحتل لأراضينا إرهابا، بينما قصفها بيوت المدنيين والمدارس والمستشفيات والمرافق العامة عملا مشروعا للدفاع عن النفس؟ بأي قانون يسمح للمحتل الاسرائيلي أن يتحدث بهذه اللهجة؟

من العار ونحن نقف على أعتاب القرن الحادي والعشرين أن نقبل مثل هذا المنطق الاسرائيلي في هذا الصرح الذي وضعت فيه الشعوب، كل الشعوب، آمالها في السلام والاستقرار والأمن الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠